



تقرير بشأن

أوضاع شركة الحديد والصلب المصرية إحدى

شركات الشركة القابضة للصناعات المعدنية وضرورة التدخل للفحص

على هذا الصرح الصناعي المملوك للدولة

إعداد

دكتور مهندس / نادر رياض

مقدمة تاريخية :

يعتبر مصنع الحديد والصلب حجر الزاوية في صناعة الحديد والصلب إذ يتميز عن غيره من المشروعات الأخرى بأنه الوحيد الذي ينتج الزوايا والخوص والقطاعات وأيضاً قضبان السكك الحديدية البطيئة (الديكوفيل) ، كما أنه يعتبر العمود الفقري في إنتاج حديد التسليح وشرائح الصاج المدرفلة على البارد الصالحة للاستعمال في صناعات أوعية الضغط بخلاف المصانع الأخرى التي لا تنتجه ، كما أنه المصنع المصري الوحيد الذي يعتمد في إنتاجه على خامات الحديد المصرية والتي يملك مناجمها بخلاف المصانع الأخرى التي تستورد خاماتها من الخارج.

بدأ المصنع نشاطه مع خطة تصنيع مصر التي تبناها الدكتور عزيز صدقى تحت حكم الرئيس جمال عبد الناصر وذلك بتكنولوجيا ألمانية لم تستمر طويلاً لقطع العلاقات مع ألمانيا من الجانبين مما ناحا بالقيادة السياسية إلى التوجيه باستخدام التكنولوجيا الروسية التي بدأت متقدمة على محدوديتها إلا أن تأخرها عن مواكبة التكنولوجيات الحديثة عرض مصنع الحديد والصلب لكثير من الكبوات مع انقطاع خطوط التواصل التكنولوجي مع روسيا بالإضافة إلى تلك التكنولوجيات القديمة لم تعد مطبقة في روسيا ذاتها فيما بعد.

يعمل بالمصنع نحو 12000 عامل يتلقاً أجوراً شهرياً تبلغ 50 مليون جنيه وتسخدم آلاف الصناعات المصرية منتجاته كمدخل اساسي لمنتجاتها كما يصدر المصنع حوالي 20% من إنتاجه للخارج ويغطي بجميع



منتجاته كافة المرافق والخدمات والورش الميكانيكية والكهربائية ومعدات النقل ويستحوذ على مناجم الخامات والحجر الجيري والدولوميت ويشمل الإنتاج جميع مراحل تصنيع منتجات الصلب من إنتاج الحديد الغفل .

أولاً : الإيجابيات التي تملكها شركة الحديد والصلب المصرية :

1 تقع المصنع على مساحة من الأرض تبلغ 2500 فدان وهي أملك ذات قيمة رأسمالية ضخمة تمثل احتياطيات مالية عاملة في حالة بيع بعض هذه الأصول والاستفادة منها في خطة الهيكلة .

2 إن شركة الحديد والصلب المصرية هي الشركة الوحيدة التي تملك مصادر خاماتها الموجودة في مصر حيث لا تحتاج لشراء تلك الخامات من الخارج وتتحمل فقط تكاليف استخراج واستخلاص وتنقية خامات الحديد .

3 تعتبر شركة الحديد والصلب المصرية نقطة توازن استراتيجي في سوق الحديد والصلب في مصر، إنها تمثل نقطة توازن سعرى تساعد على انضباط الأسعار وعدم انفلاتها بفعل الممارسات من المصانع الأخرى التي تحكمها الرغبة في الرفع المستمر للأسعار وبذا فهي تعتبر من صناعات البنية الأساسية الازمة لانطلاق كافة الصناعات المصرية على انطلاقاتها.

4 تعتمد اقتصاديات شركة الحديد والصلب المصرية في تحقيق الربحية وتوفير فائض لنتائج النشاط على الإنتاج وزيادته بما يتعدى 350 ألف طن / سنة وهو ما يعادل 50% من الطاقة المتاحة الحالية والتي تبلغ 720 ألف طن / سنة .

ثانياً : السلبيات التي تعاني منها شركة الحديد والصلب المصرية:

1 تدني الطاقة الإنتاجية إلى 3/1 الطاقة الإنتاجية المتاحة للمصنع حيث أخفض معدل توريد فحم الكوك إلى 400 طن / يوم بدلاً من 1800 طن / يوم لأسباب تتعلق بعدم قدرة شركة الكوك على توريد كامل الكميات.

2 يملك المصنع 4 أفران صهر إلا أن 2 منها تحتاج إصلاح نظرًا لأنها غير ملائمة للاستخدام بالتناوب.

3 الطاقة الحالية للإنتاج في ضوء ما سبق 250 ألف طن / سنة ، وهو إنتاج لا يكفي لتحقيق أي هامش ربح .



4 - الطاقة الإنتاجية الكافية للدخول في نطاق الربحية 350 ألف طن / سنة وهو مستهدف المرحلة الأولى الغير محقق حالياً .

5 قوة المصنع من العمالة الحالية 12000 عامل يمكن تخفيضها إلى 8000 عامل مع وضع برنامج لإعادة التأهيل ورفع الكفاءة مما يزيد من معدلات الربحية كمرحلة ثانية .

ثالثاً : الخطة الإستراتيجية :

هذا الصرح الصناعي العملاق يعاني حالياً من الحاجة الملحة لتحديث خطوط الإنتاج والمضى قدماً في خطة التطوير التكنولوجي المخطط لها على ثلاثة مراحل طبقاً لخطة التقييم وإعادة التأهيل والتي عهد بها إلى شركة TATA Steel Consultant البريطانية بناءً على قرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 29/11/2012 والتي من شأنها تحسين جودة خامات حديد مناجم الواحات البحرية ورفع معدل الكفاءة للوحدات المختلفة وترشيد استهلاك الطاقة والوصول بالطاقة الإنتاجية إلى المعدلات المطلوبة وهي 1.2 مليون طن / سنة

رابعاً : الوضع الحالي :-

المصانع مهددة بالتوقف عن العمل في ظل :

أ - تدني كميات الفحم الموردة من شركة الكوك المصرية إلى 1/3 المعدلات المطلوبة بواقع 400 طن/يوم بينما الاحتياج الفعلى 1200 طن / يوم مما يشكل عجزاً مقداره 800 طن / يوم ، حيث يبلغ متوسط سعر طن الفحم المستورد 300 دولار أمريكي ، وهي اعتمادات مالية يجب تدبيرها فوراً لوقف نزيف الخسائر وتردي الأوضاع لما هو أكثر من ذلك .

ب - لستكمال خطة المرحلة الأولى وهي :

1 تأهيل محطة الكهرباء بما لا يهدد بتوقفها

2 تطوير وحدة التطبيع بالدرفلة على البارد حيث يشترط الطلب على الشرائح المسحوبة على البارد والداخلة في صناعات كثيرة.

3 إحلال وحدة الدرفلة على الساخن بما يؤهلها للعمل بالكفاءة المطلوبة .

4 تأهيل غلايات البخار لتعمل بالكفاءة المطلوبة والتي تحتاجها مراحل الإنتاج

5 تطوير عناصر الشحن بالتبلييد .



مما سبق

فإلهى يمكن تحديد المطلب العاجل والملح للمرحلة الأولى من تحقيق القدرة على الاستمرارية في الإنتاج لشركة الحديد والصلب المصرية لعام 2013/2014 بتوفير التمويل التالي :

1 - معدل تمويل شهري 240 ألف دولار أمريكي لاستيراد 800 طن / يوم من الفحم .

2 - تمويل 154 مليون جنيه مصرى لتحقيق المرحلة الأولى من خطة التطوير والإحلال المشار إليها آنفاً والواردة بدراسة الشركة البريطانية على أن يتم الدخول إلى المرحلة الثانية والثالثة من الخطة الإستراتيجية بعد إتمام تنفيذ المرحلة الأولى والتى لها صفة الاستعجال الملحوظ .

علمًا بأن ارتباط تحقيق الأرباح بمعدلات الإنتاج يمكن تلخيصه فيما يلى طبقاً للدراسة الإستراتيجية السابق

: إعدادها

صافي الربح المتوقع (مليون جنيه)	الإنتاج بالطن	المرحلة الأولى
186	750 000	2014 / 2013
570	950 000	2015 / 2014
849	1 000 000	2016 / 2015
1 250	1 200 000	2017 / 2016

فى ضوء ما تقدم وحرصاً على استمرار بقاء شركة الحديد والصلب المصرية كي تؤدى دورها فى خدمة الصناعة المصرية كإحدى مقومات البنية الأساسية الصناعية لقطاع الحديد والصلب والتى يعتبر قاسماً مشتركاً يدخل إنتاجه فى جميع القطاعات الصناعية للدولة بما فى ذلك صناعة التشييد والبناء .

بات من الضروري الاستجابة لاحتياجات المرحلة الأولى من احتياجات شركة الحديد والصلب المصرية لتنstem فى أداء عملها على أن تستكمل المرحلتين الثانية والثالثة فى ضوء الدراسة المقدمة من الشركة الاستشارية البريطانية فيما بعد .

سبتمبر 2013